**الانتخابات والعملية الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء**

**د. لبنى بهولي- جامعة محمد بوضياف المسيلة**

loubna.bahouli@univ-msila.dz

**د. إكرام بركان- جامعة سطيف**

**pax\_ikramika@hotmail.com**

**مقدمة:**

احتل مفهوم الانتخابات أهمية محورية في سلم أولويات الأجندة البحثية لدراسة وفهم ديناميات النظم السياسية في فترة التحول نحو الديمقراطية. واعتبر حينها أن إجراء انتخابات تأسيسية تنافسية حرة ونزيهة على أساس حق الاقتراع الشامل بمثابة خطوة مهمة في طريق تحقيق الاستقرار وتعزيز التحول الديمقراطي، وكما أنه يمثل متغيراً هاماً ومؤشرًا رئيسيًا في تحليل ودراسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي، فإنه يعد كذلك إطاراً جيداً لتقييم المتغيرات الهامة الأخرى المؤدية للديمقراطية.

في إفريقيا جنوب الصحراء، شهدت كثير من الدول الإفريقية منـذ تـسعينيات القـرن الماضي تناميًا ملحوظًا في الوعي العام بأهمية الانتخابات كآلية للتطور الديمقراطي السلمي؛ وذلك بتأثير عوامل داخلية وأخرى خارجية متشابكة، إلا أن هذا الوعي لم ينتج عنه تغيير كبير في عمليـة صـنع القرار، وفي الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمـة، وإنما عرفت تعثرًا للمسار الانتخابي في بعض الدول، وزيادة الوعي الإثنو سياسي وتصاعد العنف خلال العملية الانتخابية في دول أخرى.

في هذا البحث، سوف نختبر خلفية وأبعاد الأزمة الانتخابية في إفريقيا، وذلك في سياق عملية التحول الديمقراطي في القارة، ورصد ما حدث من إخفاقات مرتبطة بالعملية الانتخابية في إفريقيا جنوب الصحراء ودلالتها بالنسبة للمشروع الديمقراطي في المنطقة. وسيتم ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى أثرت إخفاقات العملية الانتخابية في تعزيز الديمقراطية والتحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها:

* ما هي العوامل التي أدت إلى فشل المسار الانتخابي لدول إفريقيا جنوب الصحراء ؟
* كيف ساهمت الانتخابات في زيادة العنف وعدم الاستقرار السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء ؟
* ما مدى تأثير البعد الإثني والقبلي على العملية الانتخابية في إفريقيا جنوب الصحراء ؟

**فروض الدراسة:** تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

* ممارسات نظم الحكم في إفريقيا أدت إلى فشل العملية الانتخابية.
* إخفاق العملية الانتخابية في الدول الإفريقية أدى إلى زيادة العنف الانتخابي ومثل مصدرا أساسيا لتهديد الديمقراطية فيها.
* هناك علاقة ترابطية بين الانتخابات التعددية وزيادة الوعي الإثنو سياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

**محاور الدراسة:**

**أولًا: الديمقراطية والتحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء**

1. ديمقراطية اتفاق الرأي (الديمقراطية الإفريقية) في مقابل الديمقراطية الغربية
2. أسباب التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء

**ثانيًا: الانتخابات والآليات الدستورية والقانونية (التغييرات والتعديلات الدستورية في إفريقيا جنوب الصحراء**

**ثالثًا: تقييم ظاهرة الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء**

1. الانتخابات وتعثر المسار الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء
2. الانتخابات والعنف الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء
3. الانتخابات التعددية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء

**أولًا: الديمقراطية والتحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء:**

1. **ديمقراطية اتفاق الرأي (الديمقراطية الإفريقية) في مقابل الديمقراطية الغربية:**

اعتبر القادة الأفارقة أن نظام الحزب الواحد يتفق والنمط التقليدي للديمقراطية في إفريقيا فاستبعدوا تعارض نظامهم مع الديمقراطية معتبرين إياه نظاما ديمقراطيا يمثل جوهر الديمقراطية في نطاق الاشتراكية الإفريقية، فهو يستحضر تقاليد النظام الثقافي الإفريقي التقليدي السابق على العهد الاستعماري، كما أنه يضفي على الديمقراطية طابعاً إفريقيا يطلق عليه نيريري "أفرقة الديمقراطية"، حيث كانت تستمر مناقشة مختلف الآراء السياسية في اجتماع واحد وفي ظل قائد واحد حتى يتم التوصل إلى اتفاق.

فالمفهوم الإفريقي (التقليدي) البديل للديمقراطية يؤكد على التعدد في العناصر التي تسهم في صنع القرار. فليس هناك قرار أيا كانت درجة أهميته يعبر عن إرادة واحدة مهما كانت تلك الإرادة متميزة. ولا شك أن القيم والتقاليد الإفريقية قد كرست ذلك المعنى الخاص بأهمية المناقشات والتعبير بحرية عن رأي الأفراد وذلك قبل اتخاذ القرار، وبعد صدور القرار يلتزم به الجميع. وفي هذا الصدد يؤكد السياسي الكيني أوجنجا اودنجا أن "الرئيس الإفريقي في المجتمعات التقليدية لا يصدر أوامر وإنما هو يستطلع آراء الحكماء والشيوخ. وعندما يقول هذا قراري فإنه لا يعلن حكماً شخصياً وإنما يعلن رأياً متفقا عليه. فوظيفته ليست تنحية القانون جانباً ولكنها تتمثل في الشورى والتحكيم بين وجهات النظر المتعارضة بما يضمن وحدة وتماسك شعبه". وهو ما ما يضمن قدرا مماثلا من الديمقراطية، إن لم يكن قدرا أكبر، مقارنة بنظم التعددية الحزبية التي تعتبر نظما غريبة على إفريقيا، "فأينما كان هناك حزب واحد متضمن الأمة بأسرها، تكون أسس الديمقراطية أقوى من أي مكان آخر يمثل فيه حزب أو اثنان قطاعات المجتمع".[[1]](#footnote-2)

لذلك عبّر الزعماء الأفارقة عن حاجتهم لتطوير أنماط "محلية" إفريقية للحكم، لأن الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي تعبر عن أنماط غربية للحكم ومن ثم فهي جزء من الموروث الاستعماري. [[2]](#footnote-3)

وتم التخلص من تقاليد التعددية الحزبية التي سادت في فترة ما قبل الاستقلال وصارت الديمقراطية تعني إرادة الحاكم. وبالفعل ففي عهد كل من نيريرى ونكروما وكاوندا وأهيدجو كانت الحجة القائمة هي أن التقاليد الاجتماعية الإفريقية لا تسمح بالمنافسة الحرة والمواجهات، وأن القرارات تتخذ بعد مناقشات طويلة يسمع من خلالها آراء الجميع وعليه يصير القرار النهائي أو الإجماع ملزما للجميع. [[3]](#footnote-4)

وقد أكد موديبو كيتا على المعنى الديمقراطي للحكم في إفريقيا: "على الرغم من أن لدينا حزباً سياسياً واحداً فقط فإن المبادئ الديمقراطية تراعى في اجتماعاتنا. كل يعبر عن رأيه ويعتبر الرأي الذي يحصل على أغلبية الأصوات الرأي الصائب، ونتيجة لذلك يكون هو الرأي الذي يؤخذ به". فالحزب الواحد هو "حركة قومية مفتوحة لجميع المواطنين، ومن ثم فإنه يتطابق مع الأمة بأسرها، فهو قومي الأمر الذي لا يجعل ثمة شعور بعدم الرضا من جانب أي فئة مستبعدة في المجتمع حيث لا توجد هذه الفئة أصلا".[[4]](#footnote-5)

وعلى هذا الأساس، اتفق القادة الأفارقة حول عدم جدوى الديمقراطية الغربية كنظام يمكن أن يكون صالحاً لإدارة شؤون الدولة الإفريقية، فوجود التعدد الحزبي في عالم تتصارعه الاختلافات الإيديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي، في محاولة للتأثير إن لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة، ليضمن بوصولها للحكم تحقيق أهداف هذه الدول الأجنبية. والأمثلة على ذلك عديدة، أشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الأجنبي، ونفس الشيء بعدها في نيجيريا ومحاولات الإقليم الشرقي للاستقلال تحت اسم بيافرا، الأمر الذي هدّد كيان هاتين الدولتين تماماً وأدى إلى حروب أهلية. [[5]](#footnote-6)

1. **أسباب التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء:**

**1/ الأسباب الداخلية:**

إن عجز الأنظمة الإفريقية عن مواجهة التحديات الداخلية، وعجزها عن الوفاء بالتوقعات والاحتياجات المالية المادية والنفسية للشعوب، والأماني القومية التي علقتها عليها الجماهير، وإزاء تزايد الطابع السلطوي للدولة، تفاقمت في المقابل مظاهر عدم الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات الأمر الذي أسفر – عبر تفاعل مع عوامل أخرى- عن انهيار دول ( ليبيريا- الصومال) والإطاحة بأنظمة (رواندا، بوروندي، زائير، إثيوبيا، سيراليون) وتفاقم الأزمات الداخلية في بلدان أخرى (السودان، نيجيريا، كوديفوار، السنغال، موريتانيا، غينيا بيساو).[[6]](#footnote-7)

فعلى الرغم من أن التحول الديمقراطي الإفريقي قد تأثر بالخبرات غير الإفريقية، إلا أنه لا يعتبر منحة من الغرب. فالتحول الديمقراطي الإفريقي هو بداية، وبالأساس نتاج للمنطق الداخلي للعلاقات بين القوى الاجتماعية في العديد من الدول الإفريقية وذلك رغم ارتباطها بشكل معقد مع قوى خارج القارة.[[7]](#footnote-8)

إن الحركة الديمقراطية في الواقع الإفريقي -كما يقول Claude Aek- أصبحت تحتل صدارة اهتمام العالم في بداية أعوام التسعينات، إلا أنها ليست جديدة أو مجرد صدى لما حدث في أوروبا الشرقية. وطبقا للباحث الكيني "بيتر أنيانج نيونجو" فإن المطالب الشعبية من أجل الديمقراطية يمكن تتبع جذورها منذ الاستقلال..لقد فقدت كثير من الأنظمة السياسية في إفريقيا شرعيتها الشعبية، قبل أن يفقد الغرب ثقته بها".[[8]](#footnote-9) كما يرى شابال Chabal أن العوامل الداخلية ممثلة في " تآكل شرعية دولة الحزب الواحد والانهيار في كافة جوانب قدرة الدولة وفشل التنمية وعمق الأزمة الاقتصادية وقوة الاحتجاجات السياسية والحركات المنادية بالديمقراطية" هي التي أدت إلى التحول الديمقراطي في إفريقيا.[[9]](#footnote-10)

**2/ الأسباب الخارجية:**

على الرغم من أهمية الضغوط الداخلية بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي إلا أن التغير في النظام الدولي والضغوط التي تمارسها الدول والمؤسسات الدولية المانحة تمثل حجر الزاوية في التأكيد على ضرورة تبني الدول الإفريقية النموذج الغربي في التنمية ولو من الناحية الظاهرية والشكلية.

ففي إطار الجدل الإفريقي الخاص حول عمليات الدمقرطة، أكّد بعض الباحثين في إفريقيا على أهمية العوامل الخارجية في تحقيق الإصلاح السياسي، حيث أن نظم القمع والاستبداد الإفريقية ظلت تعتمد على الحلفاء الدوليين في توفير الدعم المادي واللوجيستي اللازم لاستمرارها في السلطة. لذا فإن استخدام سلاح المعونات من قبل الدول الغربية يعد وسيلة مؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، لأن منع المعونات يضعف هذه النخب المتسلطة وقد يساعد على إسقاطها، وعلى سبيل المثال فإن العقوبات التي فرضت على الرئيس ماثيو كيريكو في بنين أسهمت في إضعافه وساعدت على تقوية موقف القوى الديمقراطية المعارضة.[[10]](#footnote-11)

لقد انطوى نظام المعونات القائم على المشروطية السياسية على حوافز بالإضافة إلى أساليب جزائية، بمعنى أن المعونات توجه للمشاريع التي تعزز الإصلاح السياسي من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى تطبيقات المشروطية السياسية، يلاحظ أنها أخذت شكلين هما: أولا تقديم المساعدات للدول التي تشهد مبادرات نحو التحول الديمقراطي. وثانيا: استخدام العقوبات السلبية ضد الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا غير مرضِ، أو تلك التي تشهد تراجعًا فيه، أو لتحفيز أخرى على تبني إجراءات ديمقراطية. [[11]](#footnote-12) وقد تنوعت الضغوط الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي في القارة بدءاً بالضغط الإعلامي مروراً بالطرق الدبلوماسية ثم وصولاً إلى الضغوط الاقتصادية التي كانت أشد أنواع الضغوط على الدول الإفريقية بصفة عامة نظراً لتدهور أوضاعها الاقتصادية وتزايد أعباء الدين الخارجي. [[12]](#footnote-13)

للتدليل على استخدام الغرب للمساعدات والقروض كأداة للضغط على النظم الإفريقية هناك حالة الكونغو، حيث كان الغرب يصف موبوتو قبل نهاية الحرب الباردة بأنه " رجلنا في إفريقيا "، فقد وصفه الغرب بعد الحرب الباردة بأنه " رجل فاسد "، وفي بداية التسعينات تم الضغط عليه للاستقالة وإجراء انتخابات حرة من خلال قيام الكونغرس الأمريكي بالموافقة على وقف المساعدات العسكرية للكونغو،[[13]](#footnote-14) وتجميد حسابات موبوتو بالخارج عبر التعاون مع فرنسا وبلجيكا. [[14]](#footnote-15)

وفي غانا كانت موافقة رولنجز على عودة البلاد إلى الحكم الدستوري- في الغالب- من أجل مغازلة مجتمع المانحين والاحتفاظ بعلاقات ودية معهم، ولذلك أعلن رولنجز عن البرنامج الانتقالي في 10 ماي 1991، أي قبل أربعة أيام فقط من انعقاد مؤتمر المانحين الحاسم خلال الفترة من 14 إلى 15 ماي 1991.[[15]](#footnote-16)

وقد أدى منع المساعدات في حالة بنين إلى الضغط على الرئيس كيريكو وإضعافه وبروز وتقوية المعارضة السياسية، كما تبرز حالتي غانا وزامبيا التي فرض عليهما عقوبات تمثلت بقطع المساعدات والقروض عنهما نتيجة لعدم تطبيق التزاماتهما. [[16]](#footnote-17)

كذلك الأمر بالنسبة للدول الفرانكفونية، حيث لواشنطن نفوذ أقل، ضغطت فرنسا على كل من توغو وإفريقيا الوسطى وجيبوتي وساحل العاج. وهذه الدول تحولت نحو الديمقراطية خلال عام 1993. [[17]](#footnote-18)

وفي الكاميرون، وبعد أقل من أسبوع على القمة الفرنسية الإفريقية في لابول المشار إليها سابقا، وتحديداً في المؤتمر السنوي للحزب الحاكم، أعطى الرئيس بيــا تعليماته بضرورة الاستعداد للمنافسة التعددية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن بيــا إنهاء الرقابة على الصحف والسماح بحرية التجمع وحرية تكوين أحزاب سياسية معارضة. وبالفعل في ديسمبر من ذات العام، أسفرت مبادرة الرئيس الكاميروني عن صدور القانون رقم 56 لسنة 1990 بإقرار التعدد الحزبي في الكاميرون كخطوة أولى نحو التحول الديمقراطي. وكرد فعل فرنسي على قرارات الرئيس بيــا تضاعف الدعم المالي الفرنسي للكاميرون بشكل مطرد حيث ارتفع إجمالي حجم المعونات الفرنسية للكاميرون من 171.8 مليون دولار عام 1990 إلى 407 مليون دولار عام 1992. [[18]](#footnote-19)

في تقويم للأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية، اتفق أغلب الباحثين الأفارقة والمهتمين بالدراسات الإفريقية، بأن الضغوط الداخلية لعبت دورا مهما ولكنه ليس كليا وحاسما في إقناع الحكام التسلطيين والحكومات الدكتاتورية في إفريقيا لإعادة بناء النظام السياسي وفقاً للمتطلبات الديمقراطية.

كما أن العامل الخارجي ليس وحده هو العامل الوحيد المؤثر في تحقيق التحول الديمقراطي، حيث أن عملية التحول الديمقراطي في الدول الإفريقية تخضع لمؤثرات عدة، أهمها التقدم الديمقراطي في دول الجوار، والأداء الاقتصادي، ونوعية القيادة السياسية، والقدرة التطبيقية لأحزاب المعارضة. [[19]](#footnote-20)

**ثانيًا: الانتخابات والآليات الدستورية والقانونية (التغييرات والتعديلات الدستورية في إفريقيا جنوب الصحراء):**

لقد شهدت النظم السياسية الإفريقية تحولات متسارعة وملموسة في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهو ما أسماها البعض بــ "موجة الاستقلال" أو "التحرر الثاني" لإفريقيا. فبحلول عام 1994 شهدت 16 دولة من هذه الدول انتخابات تعددية وتنافسية،[[20]](#footnote-21) وما بين 1991-1993 قامت انتخابات رئاسية في 23 دولة إفريقية، كانت نتيجتها انتقال السلطة في 11 دولة فيها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في 12 دولة، وتعهدت 20 دولة إفريقية باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات.[[21]](#footnote-22)

وسبق هذه العمليات الانتخابية صدور العديد من الدساتير الإفريقية، أو إجراء تغييرات وتعـديلات جوهريـة في الإطارات الدستورية والقانونية الحاكمة للعملية السياسية، كرست كلها التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية، وفتحت الباب أمام الحريات السياسية، من خلال ضمان حق تكوين الأحزاب السياسية والاعتراف بالمعارضة، و إجراء انتخابات على أساس تعددي يؤدي إلى التداول السلمي على السلطة.[[22]](#footnote-23)

من أمثلة الدول التي اعتمدت دساتير جديدة كينيا، فقد كان التغيير الذي طرأ على دستور كينيا لعام 1991 ليس فقط ممهّداً الطريق لبداية الأخذ بنظام رسمي انتخابي يقوم على تعدّد الأحزاب في عام 1992، لكنه وَضعَ الأساس أيضاً لعملية إصلاح دستوري شاملةِ. ففي الوقت الذي لم يكن في كينيا قبل هذا التغيير سوى حزب سياسي واحد فقط وهو إتحاد كينيا الأفريقي الوطني (كانو) The Kenya African National Union (KANU). ومع التطبيق لنظام التعددية الحزبية في عام 1992، كان هناك أكثر من ثمانية أحزاب سياسية قد سجلت رسمياً لخوض الانتخابات التنافسية، وقد تزايد العدد إلى 27 حزباً في عام 1997. [[23]](#footnote-24)

وفي رواندا عدل الدستور عام 1991 ليسمح بالتعددية الحزبية والسماح للمعارضة بالنشاط والمتمثلة في حزب رواندا الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. أما في أوغندا فقد تم إصدار دستور 1995 من قبل لجنة عينها الرئيس موسيفيني**،** وتمت مناقشته من قبل الجمعية التأسيسية الانتقالية المكونة من 24 عضو وتم اعتبار الانتخابات كآلية وحيدة لاعتلاء السلطة، إلا أنه لم يؤسس للتعددية الحزبية بل أكد أن التنظيم السياسي الوحيد هو حركة المقاومة الوطنية NRM بزعامته، حيث أكد أن الحركة ليست حزبا سياسيا ولكنها حركة ينبغي أن ينضوي تحت لوائها جميع الأوغنديين.[[24]](#footnote-25)

وفي إطار الاستقرار الداخلي وبناء نظام الحكم الفيدرالي في إثيوبيا ظل الشعار المعلن هو التحول الديمقراطي، وجرى إعداد مشروع الدستور الفيدرالي استعدادا للانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 1993، كما أجريت الانتخابات وشكلت الحكومات الإقليمية في أقاليم الدولة الأربعة عشر. وفي ديسمبر 1993، أعلنت الحكومة عن تصورها للمرحلة الأخيرة من هذه المسيرة، بإعداد مشروع الدستور الدائم، وتحديد النصف الثاني من شهر ماي 1994 موعدًا لانتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستناقش المشروع وتصدر الدستور، على أن يعقب هذا إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء البرلمان الاتحادي قبل عام 1994.

كان التصديق على الدستور الدائم للدولة الإثيوبية، في 8 ديسمبر 1994، وخرج إلي حيز النفاذ والعمل بموجبه خلال عام 1995، وتضمنت ديباجته الإشارة إلي التزام الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية بالممارسة الكاملة والحرة لحقهم في تقرير المصير وبناء مجتمع سياسي يقوم على حكم القانون، وقادر على ضمان السلام الدائم ونظام ديمقراطي وتقدم اقتصادي وتنمية اجتماعية، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف فإنه ينبغي الاحترام الكامل للحريات الأساسية للأفراد والشعوب، وحقوق الحياة معا على أسس من المساواة وبدون أي تمييز ديني أو ثقافي...[[25]](#footnote-26)

بالرغم من قيام الحكومات الإفريقية، بإضافة عناصر ديمقراطية إلى دساتيرها، أو تعديلها لتعبر عن التحول باتجاه السياسات الديمقراطية، فإن إضافة فقرات حماسية عن هذه الحقوق شيء، واستمتاع المواطنين بها في الواقع شيء آخر. إذا أخذنا ثلاث دول كمثال وهي: كينيا وغانا والكاميرون، حيث نجح الحكام الدكتاتوريون قبل الانتخابات في تحويل أنفسهم إلى " ديمقراطيين"، فإن ممارسة هذه الحريات بعد الانتخابات تجري وفقا لرغبات الرؤساء، فقد استمرت الاتجاهات الأوتوقراطية في هذه البلدان، وإن كانت بشكل أقل ظهورًا بعد الانتخابات المتعددة الأحزاب، فقد استمر إرهاب عناصر المعارضة، كما تتعرض صحف المعارضة للمضايقات . وينطبق على هذا النوع من الأنظمة وصف دياموند بأنها "ديمقراطيات زائفة "، بما يعني أنها ديمقراطية في الشكل، دون أن تتوفر أية فرصة لإبعاد حكامها الحاليين وأحزابهم عن الحكم. [[26]](#footnote-27)

كما أن القادة الأفارقة، وفي سبيل الحفاظ والاستمرار في الحكم، قاموا بتعديل الدساتير الجديدة خاصة ما تعلّق منها بعدد العهدات الرئاسية ومدّتها. إذ شهدت دول إفريقية عديدة تجديد العهدات الرئاسية لرؤساء الدول مثل جيبوتي والكاميرون وتشاد وتوغو وزيمبابوي وأنغولا..

**ثالثًا: تعثر المسار الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء وتداعياته على العملية الديمقراطية**

على الرغم من أن التعددية الحزبية والانتخابات قد أصبحت بمثابة القاعدة أو المبدأ العام في إفريقيا، فإنه من الضروري التمييز بين أشكال ومضامين الظاهرة. ففي معظم الدول الأفريقية تبدو الانتخابات مجرد مناورة مناسبة من جانب النظم الحاكمة، نظراً لما تنطوي عليه من مضامين اقتصادية تتمثل في تدفق المعونات الخارجية والمساعدات الاقتصادية، ويرجع ذلك - جزئيا- أيضا إلى دورها في دعم وتحسين الصورة السياسية للنظم الحاكمة في الميدان الدولي، وحتى بالنسبة للنظم التي تقلدت السلطة من خلال الانتخابات الشعبية مثل زامبيا، فإنها ارتدت بعد ذلك إلى الحكم الأوتوقراطي من خلال إجراء انتخابات مصطنعة. [[27]](#footnote-28) وبالتالي يتمثل الوضع السائد بالنسبة لمعظم الدول الإفريقية إلى الفشل في تنظيم انتخابات تعددية تنافسية يضمنون من خلالها تعزيز عملية التحول الديمقراطي. وتظهر مظاهر فشل العملية الانتخابية في دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال ما يلي:

1. **إساءة استغلال العملية الانتخابية**:

تعد إساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة، من الأمور المألوفة في الواقع الإفريقي فجهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية وعنيفة، مثل: تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد " لعبة سياسية" تقوم على الغش والتزوير، وفي النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون، فهو لا يتضمن ممارسة حق الناخبين في الاختيار. وتقوم أجهزة القضاء والإعلام والسلطات الانتخابية بأدوار محورية في عمليات " الإقصاء" السياسي لتلك الجماهير الإفريقية. كما أن الأجهزة الأمنية في الدول الإفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة،[[28]](#footnote-29) وإجبارها على الانصياع، والإفساد السري للعملية الانتخابية أو الترتيبات الانتخابية، وهو ما يؤدي إلى ما وصفه صمويل هنتنغتون بالانتخابات المكيافيلية الليبرالية Liberal Machiavellian Election.[[29]](#footnote-30)

ولعل المثال الأبرز في هذا السياق هو الدولتين غامبيا وغانا، حيث كان التلاعب والسيطرة على العملية الانتخابية بمثابة السمة المميزة لكل مرحلة من مراحل عملية الانتقال التي قادها العسكريون، رولنجز في غانا ويحي جامع في غامبيا. حيث تضمن ذلك عملية الهندسة الدستورية، تأسيس الهيئة الانتخابية والسيطرة عليها، تدمير القواعد والتنظيمات الانتخابية، وإفساد العملية الانتخابية بما في ذلك تسجيل الأصوات وإجراء الانتخابات.

ففي غامبيا مثلا قام جامع بتعديل الدستور والقوانين الانتخابية على النحو الذي يتناسب مع مصالحه وطموحه الشخصي (تحديدا خفض الحد الأدنى للعمر المطلوب للرئاسة من 40 عاما إلى ما بين 30 و70 عاما وذلك لأن عمر جامع كان حينئذ 31 سنة). وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فقد قيد جامع استقلالية الهيئة الانتخابية والتي كانت تعرف باللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة. كما باغت الأحزاب السياسية التي وصفها بأنها سيئة السمعة خلال انتخابات تم تنظيمها على وجه السرعة. بإصراره على أن تتم العملية الانتخابية فيما لا يزيد عن شهر، حيث رفع الحظر عن الأنشطة السياسية في نهاية أوت 1997، وحدد موعد الانتخابات الرئاسية بيوم 26 سبتمبر من نفس السنة.[[30]](#footnote-31)

1. **إجراء انتخابات سريعة:**

غالبا ما كان يعني انتشار الديمقراطية انتخابات سريعة يحض عليها مانحو المعونات الراغبون في رؤية انتقال ديمقراطي، لكن الانتخابات المنظمة تنظيما سريعا يمكن أن تكون حدثا مزعزعا للاستقرار في الدول الضعيفة. وبحسب رأي أحد الباحثين: " يبدو أن الانتخابات هي المكان الخاطئ للانطلاق في بدء عملية التحول الديمقراطي في دولة تنهار وتمزقها الصراعات. ففي السنوات الأخيرة، نظمت الانتخابات الإفريقية إجمالا على عجل، وفي بعض الحالات قبل أن يتوفر للأحزاب الوقت كي ترسخ حضورها، أو قبل أن تتفق الحركات المسلحة على نزع السلاح. ونتيجة لذلك، كان من السهل على الخاسرين أن يرفضوا نتائج الانتخابات، ولم يكن أمام الناخبين إلا الاختيار على أساس الهوية العرقية أو الدينية".[[31]](#footnote-32) على سبيل المثال، باغت Felix Houphouet Baginy الذي شغل منصب رئيس كوديفوار لعقود عدة، المعارضة عام 1990 بإذعانه المفاجئ للمطالب بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة، وعلى الرغم من انعدام أي نشاط للمعارضة على مدى ثلاثين عاما، استدعى الرئيس ستا وعشرين جماعة سياسية وأبلغها بالانتخابات المقبلة، وقد قوبلت طلبات المعارضة بوقت إضافي لتنظيم نفسها برفض قاطع، على أساس أن المعارضة ذاتها هي التي طالبت بانتخابات فورية. نتيجة لذلك، سيطر حزب الرئيس على الانتخابات.[[32]](#footnote-33)

لهذا تعتبر تيري كارل بأن العملية الانتخابية في إفريقيا برمتها زائفة ومضللة، لأن مجرد إجراء انتخابات تعددية لا يعني انتهاء عمليات انتهاك حقوق الإنسان وإقصاء معظم المواطنين من العملية السياسية.[[33]](#footnote-34)

1. **العنف الانتخابي:**

يرى كلود أيك أن الانتخابات تمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية في إفريقيا، حيث أنها كرست روح الصراع والانقسام بدلًا من تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية.[[34]](#footnote-35) ذلك أن التحول إلى التعددية الحزبية (نظام الانتخابات، والتمثيل السياسي، والمجالس البرلمانية) أسلوب فرض على إفريقيا كشرط للمساعدات الاقتصادية والإعانات والقروض والهبات، وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش، فأصبحت إفريقيا نتيجة لتطبيقاته أمام تحديات تهدد أمنها الاجتماعي والاقتصادي، وويلات عنف وصراع أحزاب مختلفة، وحروب بين قبائل كانت متعايشة متجاورة، حيث اتسعت دائرة رفض نتائج الانتخابات – وإن كانت نزيهة- مع إثارة الفوضى والتمرد والإطاحة بالقيادات المنتخبة قبل إتمام مهامها الدستورية.

اجتاحت هذه الظاهرة معظم الدول الإفريقية التي جرت فيها انتخابات وفق التعددية الحزبية، مثلما حدث في بوروندي والكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل وكينيا وزيمبابوي، وكذلك اندلاع أعمال العنف والصراع الداخلي في سيراليون، والسودان وجنوب السودان، والصومال وأنجولا، وهكذا الحال في موزمبيق وليبيريا..

وحتى الدول الإفريقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية بحضور مراقبين أمميين ودوليين لم تنتج فيها الانتخابات غير الاتهامات المتبادلة بالتدليس والتزوير، وفتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الأجنبية، كما حدث في الصومال (قوات أممية وإفريقية، وأمريكية، وإثيوبية..)، ورواندا، وجنوب السودان.[[35]](#footnote-36)

1. **الانتخابات التعددية وتصاعد العنف الإثنوسياسي:**

من المفترض أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا هامًا في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها تعمل على تفعيل الحياة السياسية، حيث تخلق إطارًا تنافسيًا وبدائل متعددة ومهيكلة للاختلافات، لكنها تبقى في دول إفريقيا جنوب الصحراء بعيدة عن هذا الدور لأن هدفها الوحيد هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها وتحقيق مصالح قبلية أو إثنية ضيقة. حيث قام معظمها على أسس عرقية وإقليمية ضيقة على نحو يجسد ويرسخ انقسامات المجتمع. [[36]](#footnote-37)

لقد أدت التعددية الحزبية في إفريقيا جنوب الصحراء إلى صحوة إثنية عظيمة، وأدت إلى تسييس المشاعر الإثنية. حيث أن السماح بتشكيل الأحزاب جعل كل جماعة إثنية تقوم بإنشاء حزب يمثلها ويدافع عن مصالحها، وبالتالي تطور الوضع من وجود الحزب الواحد إلى تعددية حزبية مفرطة. وهنا يصف صالح كازابوي -رئيس الحزب الديمقراطي التشادي المعارض- حالة التعددية الحزبية في إفريقيا بقوله: " الشيء القطعي أن هذه الأحزاب ما هي إلا تسميات لمكونات اجتماعية وهي لا تحمل مفاهيم إيديولوجية مختلفة ... ولأن الأفارقة يستخدمون الحروف اللاتينية كرموز مختصرة لأحزاب، فإن قائمة الحروف اللاتينية ربما لم تعد تكفي لتغطي ذلك الكم الهائل من الأحزاب".[[37]](#footnote-38)

ترتكن الأحزاب وغيرها في إفريقيا جنوب الصحراء إلى قاعدة عرقية أو دينية، وهذا ما انعكس سلبًا على الانتخابات في دولها. ففي الانتخابات التعددية التي جرت في إثيوبيا، مثلاً، سنة 1995، لوحظ أن كل الأحزاب التي خاضت الانتخابات، خاضتها على أساس قبلي، ولم تكن هناك أحزاب قومية أو دينية، كما أن كل التنظيمات نشأت أساساً كحركات تحرير في الإقليم المعين تطالب بالانفصال عن إثيوبيا.[[38]](#footnote-39)

بالرغم من قدم الجماعات الإثنية الموجودة في الكاميرون مثلاً، إلا أن الواقع يشير إلى أن الهوية الإثنية ترسخت كثيراً منذ بدء التحول الديمقراطي في مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث اكتسبت الأحزاب السياسية التي نشأت في أعقاب إعلان التحول الديمقراطي صبغة إثنية. إذ تحصل هذه الأحزاب في حملاتها الانتخابية على التأييد من الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها قادة هذه الأحزاب. فالحزب الحاكم يرأسه الرئيس بول بيــا الذي ينتمي إلى جماعة البيتي، ولذا يعتمد على هذه الجماعة بدرجة كبيرة في حشد التأييد، فيما يعتمد الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم على جماعة الفولاني أو الفولب، وذلك لأن رئيسه بيللو بوبا ينتمي إليها، أما الجبهة الديمقراطية الاجتماعية فيعتمد نفوذها وتأثيرها على تأييد أهالي المقاطعة الشمالية الغربية التي ينتمي إليها رئيسها جون فرونداي، وإن كان نفوذه قد امتد ليضم جماعة البامليكي إلى صفوف مؤيديه.[[39]](#footnote-40)

وفي الصومال هناك أكثر من 25 حزباً سياسياً تتسم بعصبية حزبية و قبلية ( 99.9 %من أعضاء الحزب ينتمون إلى قبيلة واحدة(.[[40]](#footnote-41) وفي نيجيريا، اتسمت الأحزاب السياسية التي تشكلت بكونها تجسد الطبيعة التعددية في المجتمع النيجيري، فعكست تبعا لذلك الواقع القبلي والثقافي والإقليمي في تركيبتها ويمكن أن نأتي بأمثلة على سبيل التوضيح فحزب "مؤتمر الشعب الشمالي" اقتصرت عضويته على أبناء قبيلتي الهاوسا/الفولاني الشماليتين. وحزب جماعة العمل اقتصر تنظيمه على قبائل اليوربا والأوبا القاطنتين في غرب نيجيريا. ولقد رأت بعض دراسات التاريخ السياسي النيجيري أنه في محاولة النخب الإثنية للاستيلاء على السلطة السياسية، نقلوا المنظمات الإثنية للأحزاب السياسية وحوّلوا المنظمات الإثنية لقاعدة تجنيد أنصار الأحزاب وفصل الأحزاب القومية القائمة لقطاعات إثنية.[[41]](#footnote-42)

وعليه فإن الأحزاب السياسية الإفريقية- بسبب طبيعتها- قد أثرت سلبًا على الانتخابات والمسار الانتخابي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أنها أدت إلى زيادة الوعي الإثني وتسييس المشاعر الإثنية والقبلية، وذلك بسبب أن:

1. هناك ارتباط وثيق بين الانتماء الإقليمي والقبلي وبين السلوك التصويتي للناخبين.
2. أثبتت الممارسات الحزبية استمرار الصراع العرقي وانسحابه على المنافسة الحزبية والسلوك الانتخابي على نحو لا يبدو معه تحول كبير في آليات التحول الديمقراطي يمكن استقرارها في طبيعة الحكم.[[42]](#footnote-43)

**خاتمة:**

حاولنا في هذه الورقة دراسة مسألة تأثير فشل الانتخابات وتعثر المسار الانتخابي على الديمقراطية وتعزيز التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تمثل دراسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في دول إفريقيا جنوب الصحراء عملية شديدة التعقيد، ليس فقط لافتقاد هذه الدول لتاريخ طويل من الممارسة الديمقراطية، ولكن أيضا لكثرة العوامل المتداخلة في الظاهرة وعدم استقرارها، وقد يكون من المبالغة في التبسيط تعميم ذلك على كل الدول بغرض التحليل وهو ما قد يعطي الانطباع أنها مرت بنفس المراحل وتعرضت لنفس الضغوط.

- لم تنجح التحولات السياسية الحاصلة في إفريقيا جنوب الصحراء، في وضع حد نهائي للنظم السلطوية التي هيمنت على القارة منذ الستينات ولا في تحقيق الاستقرار السياسي. فنظام الحزب الواحد تم استبداله بأحزاب صغيرة ذات طابع إثني أو قبلي، حرصت على تكديس الثروة والحصول على السلطة والنفوذ وحشد التأييد لجماعات معينة في الدولة، مثل الجيل القديم من النخب الإفريقية الحاكمة، بل إنه في بعض الحالات استمر بعض رموز النظام القديم تحت عباءة الديمقراطية الفضفاضة.

- تتسم أغلب نظم الحكم الإفريقية بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها، لأنها كانت استجابة للشروط الخارجية التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، لذلك كانت التغييرات شكلية وغير حقيقية استمرت فيها السياسات القديمة والنخب القديمة تحت غطاء آخر.

- إن الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء ليست مؤشرًا كافيا للديمقراطية وللتحول الديمقراطي، إذ لم تنه الانتخابات التعددية في الدول الإفريقية مرحلة النظم السلطوية، رغم أن معظمها عرف أشـكالاً متباينة من الانتخابات، بل إن بعضا منها التزم بدوريتها وأعطاهـا درجـة مـن التنافسية، لكن ذلك لم يكن في الغالب غير وسيلة لإعطاء النظم الحاكمة شرعية شكلية تتصدى بها للمعارضات الداخلية أو للتخفيـف مـن حـدة الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية.

- على الرغم من أن عددًا متزايدًا من البلدان الإفريقية يُجري انتخابات بصفة دورية، تبقى هذه البلدان غير ديمقراطية من نواحِ أخرى ذات أهمية كبيرة. فلم تنجح في وضع حد نهائي للعنف والنزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي التي هيمنت على القارة منذ الستينات، كما أن انتشار الفساد وغياب المساءلة والمحاسبة واستمرار تأثير المؤسسة العسكرية، كلها عوامل مهمة وحاسمة في إعاقة الديمقراطية وتعثر المسار الانتخابي في بعض الدول.

**المراجع:**

**الكتب:**

1. أوكانا ب. ايكبي، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية**. (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002).
2. توفيق مجاهد حورية، **نظام الحزب الواحد في إفريقيا " بين النظرية والتطبيق"**. (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1988).
3. حمدي عبد الرحمن، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية نموذجا**. (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2008).
4. ديفيد ج. فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب. ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).
5. سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السيرورات والمأمول في عالم متغير)**، ترجمة: عفاف البطاينة. ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).
6. محمد عاشور، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**. (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002 ).
7. محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل**. ( مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط 2، أكتوبر 2007).
8. نولي أكوديبا، **الحكم والسياسة في إفريقيا،** ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003).
9. وليد عبد الحي، **إفريقيا في عصر التحولات العالمية** (أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية – جامعة آل البيت 17-18/5/2001). ( منشورات جامعة آل البيت، 2002).

**التقارير:**

1. التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول. ( جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2013-2014)

**المقالات**:

1. حمدي عبد الرحمن، '' ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل''، **السياسة** **الدولية**.( العدد 113، جويلية 1992 ).
2. خيري عبد الرزاق جاسم، '' معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا''، **أوراق افريقية**، ( العدد 38، جوان 1998).
3. Babakar Guèye," La démocratie en Afrique :Succès et Resistances", **cairn info**, ) 129, Avril 2009

**الرسائل الجامعية:**

1. محمد علي حمدي بشير**، الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام 1990.** مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية. ( جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2009).

**مواقع الانترنت:**

عبد الحليم أميرة، الحكم في إفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي. في: **http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319** تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

1. صالح كازابوي، واقع الديمقراطية في إفريقيا. في:[**http://www.ansani2.com/cut418.html**](http://www.ansani2.com/cut418.html) تاريخ الاطلاع: مارس 2017.
2. سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارساتها. في: [**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc\_cvt.htm**](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm)تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2016.
3. ملف معلومات أساسية عن أوغندا. في: **http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid= 311** تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2016.

1. - وانياندى بيتر،" الديمقراطية ودولة الحزب الواحد: الخبرة الإفريقية، ترجمة هالة جمال ثابت". في كتاب: نولي أكوديبا، **الحكم والسياسة في إفريقيا،** ج 1، ترجمة: مجموعة من الباحثين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003). ص ص.152، 153. [↑](#footnote-ref-2)
2. - حمدي عبد الرحمن، " ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل". **السياسة الدولية**، ( العدد 113، جويلية 1992 ).. ص. 12. [↑](#footnote-ref-3)
3. - ماريو ازيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي ( الكاميرون والجابون). في كتاب: نولي أكوديبا، **مرجع سابق**. ص. 484. [↑](#footnote-ref-4)
4. -حمدي عبد الرحمن، (ظاهرة...)، **مرجع سابق**. ص. 11. [↑](#footnote-ref-5)
5. - توفيق مجاهد حورية، **نظام الحزب الواحد في إفريقيا " بين النظرية والتطبيق"**. ( القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1988). ص ص. 32، 33. [↑](#footnote-ref-6)
6. - محمد عاشور، " استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية". في كتاب: وليد عبد الحي، **إفريقيا في عصر التحولات العالمية** (أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية – جامعة آل البيت 17-18/5/2001). ( منشورات جامعة آل البيت، 2002). ص. 100. [↑](#footnote-ref-7)
7. - أوكيشوكو إبينو، " الإثنية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا: تفسير انقضاء الحكم السلطوي في مجتمع متعدد العرقيات"، في كتاب: أوكانا ب. ايكبي، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية**. (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002). ص. 293. [↑](#footnote-ref-8)
8. - حمدي عبد الرحمن، '' ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل''، **السياسة** **الدولية**.( العدد 113، جويلية 1992 ). ص. 10. [↑](#footnote-ref-9)
9. - ديفيد ج. فرانسيس، **إفريقيا السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب. ( القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).ص. 245. [↑](#footnote-ref-10)
10. - محمد علي حمدي بشير، **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام 1990**. مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية. ( جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2009). ص ص. 46، 47. [↑](#footnote-ref-11)
11. - عكور محمد عبد الكريم، " آثار سياسات التكيف الهيكلي على التحول الديمقراطي في إفريقيا". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية.**مرجع سابق**. ص. 53. [↑](#footnote-ref-12)
12. - محي الدين محمود شيماء، **الديمقراطي في إفريقيا نموذج الكاميرون**. ( القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015). ص 60. [↑](#footnote-ref-13)
13. - فواز الخصاونة مجدي عبد الله، " سياسات التكيف الهيكلي وشرعية النظم السياسية في إفريقيا". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص 35. [↑](#footnote-ref-14)
14. - شنيكات خالد حامد، " العوامل الخارجية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا". في كتاب: إفريقيا في عصر التحولات العالمية، **مرجع سابق**. ص. 350. [↑](#footnote-ref-15)
15. - دان مودولا، " دور الجيش في المجتمع: دروس من أوغندا"، ترجمة: هالة جمال ثابت. في كتاب: أكوديبا نولي، ج1، **مرجع سابق**. ص. 322. [↑](#footnote-ref-16)
16. - فواز الخصاونة ، **مرجع سابق**. ص. 37. [↑](#footnote-ref-17)
17. - شنيكات خالد ، **مرجع سابق**. ص ص. 350، 351. [↑](#footnote-ref-18)
18. - محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص. 58، 59. [↑](#footnote-ref-19)
19. - محمد علي حمدي بشير، **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الأمريكية لإفريقيا منذ عام 1990.** مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية. ( جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2009). ص. 61. [↑](#footnote-ref-20)
20. - حمدي عبد الرحمن، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية نموذجا**. (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2008). ص ص. 13، 14. [↑](#footnote-ref-21)
21. - محمد قيلي بهاد الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل**. ( مصر: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط2، أكتوبر 2007). ص. 29. [↑](#footnote-ref-22)
22. - Babakar Guèye," La démocratie en Afrique :Succès et Resistances", **cairn info**, )n°=129, Avril 2009.( P. 1. [↑](#footnote-ref-23)
23. - سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارساتها. في: [**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc\_cvt.htm**](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm) تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2016. [↑](#footnote-ref-24)
24. - ملف معلومات أساسية عن أوغندا. في: **http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid= 311** تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2016. [↑](#footnote-ref-25)
25. - سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارساتها، **مرجع سابق.** [↑](#footnote-ref-26)
26. - جون ك. أكوكباري، "مواجهة تحديات الديمقراطية المستدامة: إفريقيا الجنوبية في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة سعد الطويل. في: طايع آصيفا وآخرون، **العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا: تحديات وآفاق**، ترجمة: سعد الطويل وآخرون. ( أديس أبابا: منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي إفريقيا، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية للتوثيق، ط1، 2003). ص ص. 111، 112. [↑](#footnote-ref-27)
27. - دان مودولا، **مرجع سابق**. ص ص. 324، 325. [↑](#footnote-ref-28)
28. - حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 54. [↑](#footnote-ref-29)
29. - دان مودولا، **مرجع سابق**. ص. 325. [↑](#footnote-ref-30)
30. - **نفس المرجع** . ص ص. 326، 327. [↑](#footnote-ref-31)
31. - سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي (السيرورات والمأمول في عالم متغير)**، ترجمة: عفاف البطاينة. ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015). ص. 106. [↑](#footnote-ref-32)
32. - سورنسن غيورغ، **نفس المرجع**. ص. 93. [↑](#footnote-ref-33)
33. - حمدي عبد الرحمن، (الاتجاهات...)، **مرجع سابق**. ص. 39. [↑](#footnote-ref-34)
34. - نفس المرجع. ص ص. 40، 41. [↑](#footnote-ref-35)
35. - التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، ( جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2013-2014). ص ص.17، 18. [↑](#footnote-ref-36)
36. - **نفس المرجع**. ص. 19. [↑](#footnote-ref-37)
37. - صالح كازابوي، واقع الديمقراطية في إفريقيا. في: [**http://www.ansani2.com/cut418.html**](http://www.ansani2.com/cut418.html) تاريخ الاطلاع: مارس 2017. [↑](#footnote-ref-38)
38. - محمد قيلي بهاء الدين مكاوي، **مرجع سابق**. ص. 30. [↑](#footnote-ref-39)
39. - محي الدين محمود شيماء، **مرجع سابق**. ص ص. 173، 174. [↑](#footnote-ref-40)
40. - التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول، **مرجع سابق.** ص. 16. [↑](#footnote-ref-41)
41. - أوكيشوكو إبينو، " الإثنية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا: تفسير انقضاء الحكم السلطوي في مجتمع متعدد العرقيات"، في كتاب: مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية. **مرجع سابق**. ص ص. 307، 308. [↑](#footnote-ref-42)
42. - خيري عبد الرزاق جاسم، '' معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا''، **أوراق افريقية**، ( العدد 38، جوان 1998). ص. 29. [↑](#footnote-ref-43)